

Distr.: General
18 February 2009
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثانية والأربعون

محضر موجز للجلسة ٨٦٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الجمعة، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة شيمونوفيتش

المحتويات

بيان المفوضة السامية لحقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official
Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات محاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بيان المفوضة السامية لحقوق الإنسان

ولم تعطها صلاحية تلقي الالتماسات والنظر فيها أو إجراء التحقيقات. ولحسن الطالع أنه، اعتباراً من عام ٢٠١٠، ستعقد اللجنة ثلاث دورات سنوية مدة كل منها ثلاثة أسابيع وسيكون لديها وقت إضافي لفريقها العامل. وقد أسهمت اللجنة بشكل كبير في اعتماد البروتوكول الاختياري وهي تتلقى أعداداً متزايدة من البلاغات. ومع ذلك يمكن لعدد أكبر بكثير من النساء أن يستفدن من الإجراءات التي أرساها البروتوكول الاختياري. ومن الأمور البالغة الأهمية أن توضع استراتيجيات قانونية هادفة نحو الأمية تشجيعاً لمن على استخدام الصك. وسوف تنقح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي دليل البرلمانين إلى الاتفاقية والبروتوكول الاختياري، وستشجع المتحدثين الآخرين أيضاً، بمن في ذلك المنظمات غير الحكومية، على استنباط مواد تساعد في الإعلان عن الإمكانات التي يتيحها البروتوكول الاختياري بشكل خاص. وسوف يكون عمل اللجنة جزءاً محورياً في أنشطة بناء القدرات في المفوضية كما ستنتظر المتحدثين إلى فئات أخرى معنية، كالهيات القضائية، حيث يمكن لعملها أن يؤثر تأثيراً كبيراً.

٣ - واستطردت قائلة إن الدورة الثانية والأربعين كانت مزدحمة بوجه خاص من حيث عدة تقارير الدول الأطراف التي جرى النظر فيها، والالتماسات التي بحثت وغير ذلك من الأنشطة. وأعربت عن ترحيبها باعتماد التوصية الجديدة بشأن المرأة المهاجرة العاملة، وبالبيان عن الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كذلك كانت هناك لقاءات جانبية كثيرة شملت لقاءً عن مسألة إمكانية إنشاء آلية حكومية دولية تعنى بالقوانين التمييزية، وأخرى تعنى بالمسنات. وقد شاركت منظمات غير حكومية كثيرة في الدورة كما شارك فيها ممثلون من منظومة الأمم المتحدة مما يشهد على الأثر العميق لعمل اللجنة.

١ - السيدة بيلاي (المفوضة السامية لحقوق الإنسان): قالت إنها منذ أن شغلت منصبها في أوائل أيلول/سبتمبر تعهدت بدعم كل هيئة من الهيئات التي أنشئت بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وأضافت أنها تعتبرها الوصية على قواعد حقوق الإنسان الدولية التي اعتمدت عليها طيلة مسارها الوظيفي في مجال القانون، باعتبارها محامية ممارسة، ومدافعة عن حقوق الإنسان، وقاضية على المستويين الوطني والدولي. وأضافت أن لديها معرفة خاصة بالاتفاقية وبعمل اللجنة من خلال عملها كناشطة في مجال حقوق المرأة. وهي تدرك بوجه خاص عمل اللجنة بشأن العنف ضد المرأة وقد اعتمدت على توصيتها العامة رقم ١٩ بشأن ذلك الموضوع في عملها في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهي تزعم أن تكون داعية نشطة من أجل التصديق العالمي على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري ويسرها أن تلاحظ أن موريشيوس وموزامبيق أصبحتا طرفين في البروتوكول الاختياري. كما أنها ستثير مسألة التحفظات - التي أصبحت تسحب بالتدريج لحسن الحظ - مع الدول الأطراف، إلى جانب مسألة التنفيذ الكامل وتقديم التقارير.

٢ - ومضت تقول إن عمل اللجنة المثير للإعجاب على مدى ٢٥ عاماً الماضية قد سجل في كتاب Circle of Empowerment (دائرة التمكين)، الذي يشهد على شدة اهتمام والتزام الأعضاء القدامى والحاليين بقضية القضاء على التمييز ضد المرأة بسبب نوع الجنس، وتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد عملت اللجنة بجد لصفّل إجراءاتها والتصدي لعناصر التمييز الموجودة في ذات المعاهدة التي أنشئت على أساسها. فالاتفاقية هي معاهدة حقوق الإنسان الوحيدة التي تقيّد وقت اجتماع لجنة الرصد المنشأة على أساسها

٤ - واختتمت بقولها إنه سيكون من دواعي امتنانها سماع آراء اللجنة بشأن العقوبات التي تعترض التنفيذ الكامل للاتفاقية من جانب الدول الأطراف والتحديات الحقيقية التي تواجه المرأة والفتاة في سعيهما إلى المطالبة بحقوق الإنسان التي لهما في هذا العام التذكاري الهام.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.
